لامر قلنا ينتقل هذه القضية ومن ههنا ظهر لك فساد ما قال بعض
الشراح المراد بالامكان الامكان بالقياس الى ذاته فلا ينافي امتناعه
في نفس الامر في القول المذكور لانه لا امكان ههنا بالنظر الى نفس
المفهوم فان نفس مفهومه مناف للوجود والصدق بل الحق ان هذه
القضية سالبة كما سنحقق ان شاء الله تعالى قوله على ان النطفة اه فيه
انه لا يبقى النطفية بمعنى نطفة بل يبطل صورتها النطفية لكن يبقى
جسميتها الخاصية الممتزجة بمزاج خاص وهي المستعدة للانسانية فلا يلزم
ان يدخل في الانسان وهي ليست حيوانا فلا يصدق كل انسان حيوان
فالمراد بالنطفة مادة النطفة والبيان انشاء بقوله ولهذا فتشر نبه على الانم
قوله هذه الحقيقة وغيروا عنها بانه كلما وجد كان ح فهو بحيث لو وجد
كان ب وزعموا ان عقد الوضع وعقد الحمل كلاهما مشتملان على شرطية
وزعم صاحب الكشف ان الشرطيتين لزوميتان فالحاصل ان ما هو ملزوم
لج ملزوم لب ورده شارح المطالع بانه لو كان الامر كذلك لزم انحصار
القضايا في الضرورية بل احص منها اذ لم يعتبر وافي الضرورية والالزام
المحمول لا لزوم العنوان فالصواب ان يبقى على الاطلاق الشامل لزوميا
كان او اتفاقيا وانت لا يذهب عليك ان من الافراد ما لا يكون متصفا
بالعنوان بالاتفاق ايضا كما اذا لم يكن للعنوان فرد في الواقع فح يلزم ان يخرج
تلك القضايا عن كل عقد واطائ مع ان المحمول لا تركيب فيه اصلا عند الوجدان
وبعضهم عبروا بانه كلما وجد وكان ح فهو بحيث لو وجد كان ب وقال
شارح المطالع هذا غلط فاحش لان لو وجد شرط لا بد له من جزاء وليس
هو قوله بحيث لو وجد لانه محمول وجزاؤه ان ليس لو وجد شرطا لما هو كلمة

اوردت

او ردت تقسيم الافراد الفرضية وكذا ما وقع في المحمول من قوله فهو بحيث لو وجد
اشارة الى ان حمل المحمول ايضا فرضي وعلى هذا حاصل الحقيقة حمل الحيوان المحمول
عند فرض افراد الموضوع وفرض صدق العنوان عليها لا على الوجه الذي في الواقع
ملازم للشرطية فتامل فيه قوله كلم المشهور اه فيه
اشارة الى ما في المشروح ان المراد بالاتحاد بالذات اتحاد بحيث لا ينسلخ لحاظ
الذات عن لحاظ شيء لا يكون هناك واسطة في الثبوت فصيرورة النطفة
جنسا وفصلا غير مرهونة بيد الجاعل وليست لحاظا منسلخا عن لحاظ الجنس
والفصل بخلاف لحاظ الجنس والفصل فانه منسلخ عن لحاظ ح يندفع
الاعتراض فتامل فيه قوله وايضا لم يدل دليل الحكماء اه قالوا الشيء اذا
وجد وجد جميع اجزائه لانه عبارة عن الاجزاء فالاجزاء متحدة معه بالذات
بخلاف العوارض اذ ليس شيء عبارة عنها فلا يكون وجوده وجودها
وكذا الحال في الجنس والفصل لما كانا خارجين عن الجنس لكونهما خاصتين له
فلا يكون وجوده وجودهما الا بالعرض بخلاف النوع فانه لما كان عبارة
عنها فوجوده وجودهما وهذا لا يستلزم ولا يخفى ان خروجهما عن الكل كما انه
عبارة عن الاجزاء العقلية كذلك الاجزاء العقلية ليست الا ذات الكل
فانهما متحدان ذاتا ووجودا فوجوداتها نفس وجود النوع المركب منها وكذا
ذواتها نفس ذات المركب وليس سبيلها سبيل الاجزاء الخارجية اذ
ليس ههنا تمييز في الاجزاء حتى لا يكون ذواتها ذاتا واحدة بل فيها
اتحاد محض على راي المحققين فافهم قوله واعترض بعض الشراح على الافاد
بالعرض اه تفصيل البعض هذا الاعتراض بان الواسطة واسطة في
العروض فالحمل بواسطة في العروض وهذا النحو من الواسطة يكون متصفة